

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر- باتنة 1 -

كلية العلوم الإسلامية

مداخلة بعنوان:

تحديد جنس الجنين

بين الطب والعقيدة والفقہ

ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الموسوم بـ:

قضايا طبية معاصرة في الفقه الإسلامي

جامعة النجاح الوطنية - فلسطين-

❖ إعداد الأستاذة الباحثة:

- حمزوي حكيمة.

مُتَكَلِّمًا

إنَّ خصائص الشريعة الإسلامية مكنتها من مواجهة التحديات على مرّ العصور، ومواكبة المستجدات واحتوائها، بما امتازت به من خصائص المرونة والتّجديد عبر أهمّ أوعية الاحتواء، ممثلة في مصادر التشريع وقواعده، نحو: القياس القائم على مراعاة العلة المفعلة للأحداث، والمصلحة التي هي في الأساس مصدر وآلية لمعيار التّفاعل مع المستجدات، وكذا الاستحسان وغيرها من القواعد التي تصب في مجرى التيسير والتّخفيف ومراعاة مصالح العباد، دفعا لضرر أو حرج لازم أو متوقّع.

بهذه الخصائص المرنة والمفعمة بروح التّجديد والمسايرة، واجه الإسلام التّحافات والأحداث الوافدة قديما وحديثا مواجهة فاحصة ناقدة، فقبل ما يتوافق مع روح الشريعة وأبطل وردّ ما يخالف مبادئها وتأصيلاتها العامّة. واليوم يشهد العالم والمجتمع الإسلامي ثورة عارمة في المجال الطبي، الكثير منها يتعلق بمسائل طبية تمس صميم الأسرة والتي من بينها مسألة إمكانية اختيار جنس الجنين في الطب الحديث، فكان لزاما على الفقهاء إبداء آرائهم حول هذه القضية وإعطاء الحكم الشرعي المناسب لها رفضا أو قبولا، اعتمادا على الأصول التي أصّلها العلماء والمجتهدون الأوائل أو تخريجا على المسائل الفقهيّة.

وقد جرت سنة الله ﷻ في خلقه في موضوع التكاثر على أساس تكامل نوعي الجنس البشري؛ كي يتحقق بهما مقصد الاستخلاف، وهي قطعا مرتبطة بمشيئته تعالى، ثم إن التّقدم العلمي في مجال الهندسة الوراثية من خلال الاكتشافات العلمية تمكن من تحديد الكائن المنوي المسؤول عن إنجاب كل جنس، وفتح المجال أمام علم الوراثة الذي أثبت إمكانية تحديد جنس الجنين قبل تخلقه من خلال بعض الوسائل العلمية، الأمر الذي دفعني للتفكير في هذه المسألة ومدى تعارضها أو اتفاقها مع قوله تعالى: **أَأَجِدُ جِمَ حَجٍّ حَمَخَجٍ حَمَ سَجٍّ حَسَخِ سَمَ صَخِ صَمَ ضَجٍّ ضَخٍّ ضَمَ طَخٍّ**، (الشورى: 49)، خاصة وأن العلم تمكن من تحقيق رغبات بعض الأسر في تخير جنس الجنين بناء على ميولات وأسباب مختلفة، باعتماد وسائل وطرق متاحة.

لكن الإشكال المطروح هنا: هل التطور العلمي لا بد أن يقبل جملة وتفصيلا بدعوى أنّه إرث إنساني، أم أنّه لا بد أن ينخل ويكفّف بمكيفات شرعيّة؟ وهل مصلحة الفرد والمجتمع مطلقة تفتح ذراعيها لكل دخيل أم هي مصلحة منضبطة وفق معايير شرعيّة؟

وعليه يمكن أن نطرح عدة مشكلات في قالب الأسئلة الآتية:

- هل من الممكن طبيا تحديد جنس الجنين قبل تخلقه؟
- هل يعتبر التدخل في اختيار جنس الجنين وتحديد معارضا لمشيئة الله تعالى، ومنافيا للعقيدة الإسلامية؟
- ما هو التكييف الفقهي لهذه المسألة؟.

وستكون الإجابة على ذلك من خلال الخطة التالية:

- المبحث الأول: آلية تحديد جنس الجنين.
- المبحث الثاني: مقاصد الأسرة من تخير جنس الجنين.
- المبحث الثالث: تحديد جنس الجنين من الناحية الطبية.
- المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين من الناحية العقديّة.
- المبحث الخامس: تحديد جنس الجنين من الناحية الفقهية.

بينما الحيوان المنوي المؤنث يفقد ذلك اللمعان ، كما أن الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الذكورة أسرع حركة وأقوى شكيمة يستطيع أن يصل إلى البويضة في ست ساعات تقريباً، فإذا وصل إلى البويضة جاهزة التلقيح الناضجة لقحها بأمر الله وإلا بقي ساعات ثم يموت.

وأما الحيوان المنوي الأنثوي فإنه يسير بطيئاً في الغالب ولا يصل إلى موضع البويضة إلا بعد أكثر من اثني عشرة ساعة، فإذا أراد الله ووجد فرصة سانحة قام بتلقيحها، أما البويضة فتحمل دائماً إشارة الأنوثة (X) فإذا لقح البويضة حيوان منوي يحمل شارة الذكورة فإن النطفة الأمشاج تحتوي على 46 كروموسوما على هيئة ثلاثة وعشرين زوجاً، منها زوج واحد على هيئة (XY) أما إذا لقح البويضة حيوان منوي يحمل شارة الأنوثة فإن النتيجة هي النطفة الأمشاج التي تحمل شارة الأنوثة فقط (XX).

إن الحيوان المنوي هو الوحيد الذي يحدد بإرادة الله نوع الجنين ذكر أم أنثى، والنطفة التي تمنى تقرر نوعية الجنين وجنسه فهذا هو المستوى الأول الذي يتحدد فيه جنس الجنين.

والمستوى الثاني هو مستوى الغدد وهذا يتحدد بإذن الله تعالى في الأسبوع السادس والسابع من التلقيح وتظهر خلايا الغدة التناسلية في الجنين في الأسبوع الثالث من عمره، ولا تتميز في السقط قبل الأسبوع السادس كما ذكر في الحديث الشريف: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَحَمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ».²

أما المستوى الثالث فهو الأعضاء التناسلية ظاهرها وباطنهما، فالباطنة في الأنثى هي المبيضان والرحم وقناتي الرحم والمهبل، أما الباطنة في الذكر فهي الحبل المنوي والحويصة المنوية والبروستاتا.

وقد أدرك العرب قديماً أن الرجل هو المسؤول عن جنس الجنين، حيث يروى أن أبا حمزة الضبي هجر خيمة امرأته، وكان يقبل ويبيت عند جيران له حين ولدت امرأته بنتاً، فمر يوماً بخبائها ، وإذا هي ترقصها،

وتقول: ما لأبي حمزة لا يأتينا؟! يظل في البيت الذي يلينا

غضبان أن لا نلد البنينا تالله ما ذلك في أيدينا

وإنما نأخذ ما أعطينا ونحن كالأرض لزارعينا

ننبت ما قد زرعه فينا³

² أخرجه مسلم، بابُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْأَتَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، رقم: 2645، 2035/4.

³ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي (1408هـ)، دار الساقى، ط4، 1422هـ/ 2001م، 94/9.

- المبحث الثاني:

مقاصد الأسرة من تخير جنس الجنين.

ظل موضوع جنس المولود المنتظر شغل الوالدين الشاغل عبر العصور، لاعتبارات خاصة تحكمها الفطرة البشرية، والاعتقادات المتوارثة التي أساسها الاحتياجات الإنسانية، لتتدخل حديثًا بعض العوامل الصحية، ويمكن تلخيص مقاصد الأسرة من تخير جنس الجنين فيما يلي:

مقاصد فطرية: جعل الله تعالى الناس شعوبًا وقبائل، وزين لهم حب البنين، إذ أن حكمة الله ﷻ في حب الولد هي استمرار النسل وبقاؤه، وقد يكون للذكر محبة أخرى في قلوب الوالدين، أما كون حب البنين أقوى والتمتع به أعظم فله أسباب:

مِنْهَا: الْأَمَلُ فِي نُصْرَةِ الذَّكَرِ وَكَفَالَتِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي الضَّعْفِ وَالْكَبَرِ، وَقَدْ قُلْنَا آيَفَا: إِنَّ الْحُبَّ أَنْوَاعٌ يُغَدِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ فِي عَزْفِ النَّاسِ عَمُودُ النَّسَبِ الَّذِي تَتَّصِلُ بِهِ سِلْسِلَةُ النَّسْلِ، وَيَبْقَى بِهِ مَا يَخْرِضُونَ عَلَيْهِ مِنَ الذَّكَرِ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ يُرْجَى بِهِ مِنَ الشَّرَفِ مَا لَا يُرْجَى مِنَ الْأُنْثَى، كَقِيَادَةِ الْجَيْشِ وَرِعَايَةِ الْقَوْمِ وَالنُّبُوغِ فِي الْعُلُومِ وَالْأَعْمَالِ. وَمِنْهَا: مَا مَضَى بِهِ الْعُرْفُ مِنَ اعْتِبَارِ نَقْصِ الْأُنْثَى وَخُرُوجِهَا عَنِ الصِّيَانَةِ مُجْلِبَةً لِأَكْبَرِ الْعَارِ، وَتَوَقُّعِ ذَلِكَ أَوْ تَصَوُّرِ اِحْتِمَالِهِ يُذْهِبُ بِشَيْءٍ مِنْ غَضَاظَةِ الْحُبِّ فَيَلْحَقُهُ الذُّبُولُ أَوْ الذُّوِيُّ.

وَمِنْهَا: الشُّعُورُ بِأَنَّ الْأُنْثَى إِنَّمَا تُرَبِّي لِتَنْفَعِلَ مِنْ بَيْتِهَا وَعَشِيرَتِهَا وَتَتَّصِلَ بِبَيْتٍ آخَرَ تَكُونُ عُضْوًا مِنْ عَشِيرَتِهِ، فَمَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا وَمَا تُعْطَاهُ يُشْبِهُ الْعُزْمَ وَخِدْمَةَ الْغُرَبَاءِ، فَمَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْفُرُوقَ الْوُجُودِيَّةَ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كُلُّهَا طَبِيعِيَّةً - ظَهَرَ لَهُ وَجْهُ تَخْصِيصِ الْبَنِينَ.⁴

ومن الناس من يفضل الأنثى لما لها من عاطفة ولما تقدمه من دعم لوالديها خاصة عند الكبر، فالإنسان مجبول على تخير الأفضل له، فمن كانت ذريته بنات يرغب في الولد، والعكس صحيح.

⁴ تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا (1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1990 م، 199-198/3.

مقاصد اجتماعية: من الملاحظ أن كل ما يرتبط بالمجتمعات ذكوري، فالذكور حماة الشرف والقيم والإناث تهديد للشرف، والرجال هم قادة الدول وأصحاب رأس المال، والمراكز الاجتماعية، وهم مصدر القوة والعز داخل المجتمع، لأنهم يتحملون مسؤولية التصدي للأخطار التي تواجه المجتمع، كما يعول عليهم في قضاء المصالح، فهم يحملون اسم العائلة، لذلك يعتبر إنجابهم حدثا سعيدا بالمقارنة مع إنجاب البنات، بل هناك من النساء من يطلقهن أزواجهن بسبب إنجابهن للبنات، ورغم أن الطب أثبت أن الزوج هو المسؤول عن تحديد جنس الجنين، إلا أنه في حالة عدم إنجاب ولد يكرر الزواج سعيا لإنجاب، فأغلب المجتمعات تشجع إنجاب البنين، ويرون في الذكر حفظا لقوة المجتمع وحفاظا على أمنه، ولعل أقرب صورة لهذا المقصد ما كان يحدث من وأد للبنات في الجاهلية، **ثأث أٌ مُرثم من شئ بي برزيم بن بي تترتم تن تي ثرثم ثن شئ في في قى،** (النحل: 58-59).

مقاصد صحية: تمكن علماء الهندسة الوراثية من خلال الاكتشافات العلمية من تحديد الكائن المنوي المسؤول عن إنجاب كل جنس، وذلك الاكتشاف فتح المجال أمام علم الوراثة الذي أثبت أن هناك مورثات تتأثر بالجنس، وهذه المورثات تتوقف فيها السيادة والتتحي على نوع جنس الفرد، إذ تظهر الصفات في الجنين ولكنها شائعة في جنس دون آخر.

كما أسلفنا سابقا فإن الأنثى لديها نسختان من كروموسوم X بينما الذكر لديه نسخة واحدة من X ونسخة الثانية من نوع Y، إذ يوجد على طول كروموسوم X العديد من المورثات التي لها وظائف مختلفة في أجزاء عديدة من الجسم وبما أن الأنثى لديها نسختين من كروموسوم X فإنها تملك نسختان من كل مورث، لذلك لو حدث تلف في إحدى المورثين فإن النسخة الثانية الموجودة على كروموسوم الثاني لوحدها تكفي في تغطية النقص ولا يحدث أي مرض لتلك المرأة بل إنه في كثير من الأحيان لا تظهر أي علامات لهذا النقص.

أما لو حدث هذا التلف في كروموسوم X عند الذكر فإنه يصاب بالمرض لأن الذكر ليس لديه إلا نسخة واحدة من كروموسوم X، لذلك فإن الأمراض المرتبطة بالجنس تكثر في الذكور بينما الإناث في الغالب لا تصاب بالمرض بل فقط تكون حاملة للمورث التالف ولا يظهر عليها علامات للمرض، لأن أغلب المورثات الموجودة على كروموسوم X يكفي منها نسخة واحدة سليمة لذلك تكون الإناث اللاتي لديهن نسخة واحدة سليمة غير مصابات بالمرض، ولكن هؤلاء النساء من الممكن أن ينقلن المرض دون علمهن إلى أولادهن الذكور.⁵

ومن الأمراض التي تنتقل وراثيا بسبب الجنس:⁶

⁵ موقع الوراثة الطبية: <http://www.werathah.com/learning/x-link>, بتصرّف.

⁶ الأمراض الوراثية المرتبطة بالجنس: جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية، د م ن، ص 82 وما بعدها، بتصرّف.

مرض عمى اللونين الأحمر والأخضر:

يعتبر عمى اللونين الأحمر والأخضر أكثر العاهات الوراثية المرتبطة بالجنس انتشارا، إذ يعاني حوالي 8 % من الرجال من هذا المرض إلا أنه نادر الحدوث بين السيدات ويرجع ذلك إلى أن الأم الحاملة لجين المرض تنقل هذا المرض إلى أبنائها بصرف النظر عما إذا كان الأب سليما أو مريضا فإذا كان الأب سليما كانت كل البنات سليمة بينما يكون نصف الأبناء مرضى نظرا لوجود كروموسوم X واحد في الذكور.

مرض الناعور، أو سيولة الدم: (الهيموفيليا):

سيولة الدم من أشهر الصفات المرتبطة بالجنس في الإنسان حيث يفقد الدم قدرته على التجلط نتيجة نقص مادة الثيرمو بلاستين اللازمة لحدوث التجلط، ويرجع هذا المرض إلى وجود جين متحى على كروموسوم X .

جين مرض سيولة الدم من الجينات المميتة عند اجتماع عامله بصورة نقية وذلك لا يحدث إلا في الإناث لأن الذكور يوجد بهم كروموسوم X واحد ويحملون آيل واحد لهذه الصفة، ففي حال زواج رجل مريض بالناعور من سيدة سليمة، فلن تظهر أعراض المرض عند أي من الأولاد، بالرغم من كون جميع البنات حاملين للمرض، أما الأبناء الذكور فسيكونون جميعا أصحاء تماما لأن الأب لا يورث الصبغي الجنسي (X) إلى الأبناء الذكور بل فقط للبنات.

مرض الضمور العضلي العصبي (مرض دوشينييه):

عند غياب المورثة المسؤولة عن اصطناع الديستروفين نتيجة طفرة طرأت على جزء من الصبغي الجنسي (X) يتخرب تدريجيا غلاف الخلية العضلية، ويحدث خلل في تدفق الكالسيوم عبر الأغشية العضلية، وتبدأ بنية الليف العضلي والعضلات بالضمور، الأمر الذي ينتهي بالموت في مراحل مرحلة مبكرة من سن البلوغ، ويصيب هذا المرض الأطفال الذكور بشكل رئيس، بينما لا يظهر عند البنات إلا نادراً.

متلازمة ريت:

تعمل المورثة الطبيعية على إنتاج بروتين هام جداً لتطور خلايا المخ، ويدعى بروتين ميتيل سيستوزين، عندما يكون هناك خلل في المورثة بسبب وجود أليل سائد فإنها تتوقف عن إنتاج هذا البروتين، مما يؤدي إلى صعوبات في تطور الجهاز العصبي لدى الأطفال، وينتشر المرض بين البنات، ولا ينتشر بين الذكور إلا نادراً.

عدم المقدرة على إنتاج الحيوانات المنوية:

لقد تبين أن الخلل الوراثي الناجم عن انحلال جزئي أو كلي في هذه المواقع (AZFa, AZFb, AZFc) يقود إلى درجات متفاوتة من العقم عند الرجال، لأنه يرتبط بالصبغي الجنسي الذكر فقط، ويؤدي نقل انحلال الموقع AZFc إلى الأبناء إلى الحصول على عدة أشكال للمرض تتجلى في أكثر من صورة، منها:

- 1- توجد الحيوانات المنوية في نسيج الخصية، لكنها لا تقذف للخارج. ويمكن في هذه الحالة إنجاب أطفال باستخدام تقنية طفل الأنبوب.
- 2- توجد الحيوانات المنوية بكميات ضئيلة في نسيج الخصية، ويقذف جزء ضئيل منها للخارج ويمكن في هذه الحالة إنجاب أطفال أيضاً باستخدام تقنية طفل الأنبوب.
- 3- لا توجد حيوانات منوية في نسيج الخصية ولا يمكن في هذه الحالة إنجاب أطفال، ويكونون عقيمين.

تحديد جنس الجنين من الناحية الطبية.

شغل تحديد جنس الجنين الناس في أغلب الحضارات، وقدموا فرضيات وطرقاً عديدة زعموا أنها تساهم في اختيار جنس الجنين، إلا أن التقدم العلمي فنّد الكثير من هذه المزاعم، وقدّم نظريات وطرقاً حظيت بالدراسة والتطبيق.

أولاً: الطرق غير الطبية (الطبيعية) لتحديد جنس الجنين: تم طرح عدة نظريات وطرق لتحديد جنس الجنين قائمة على أسس علمية، وتجارب مخبرية، كما تمكن علماء الوراثة من معرفة خصائص كل من الحيوان المنوي المذكر والحيوان المنوي المؤنث، ومن أبرز الفوارق بينهما:

- الحيوان المنوي المذكر أخف وزناً، وأصغر حجماً، وأسرع حركة من الحيوان المنوي المؤنث.

- الحيوان المنوي المذكر يناسبه الوسط القاعدي ولا يعيش طويلاً في الوسط الحامضي، بينما الحيوان المنوي المؤنث يفضل الوسط الحامضي.

- الحيوان المنوي المذكر يعيش لمدة قصيرة من الزمن، في حين أن الحيوان المنوي المؤنث يعيش لمدة زمنية أطول.⁷

اعتماداً على هذه الخصائص ابتكر العلماء وسائل طبيعية لا يتم فيها التدخل من طرف الأطباء وإنما تقوم على توجيهاتهم، والتي نوجزها فيما يلي:

1- توقيت الجماع: يشير الأطباء إلى إمكانية ترجيح فرص الحمل بالجنس المرغوب به بالاعتماد على توقيت الجماع، فإذا حدث الجماع بعيداً عن فترة التبويض، فإنّ فرص الحمل بأنثى تصبح عالية جداً، أمّا إذا تزامن الجماع مع وقت خروج البويضة من المبيض ستزيد فرص الحمل بذكر، فالحيوانات المنوية التي تحمل كروموسوم الذكورة سريعة إلا أنّ فترة حياتها قصيرة، مقارنة بالحيوانات المنوية التي تحمل الكروموسوم الأنثوي فإن فترة حياتها أطول لكنّها بطيئة، فإذا حدث الجماع والبويضة جاهزة، وصلت إليها الحيوانات الذكرية أسرع ولقّحتها، أما إذا لم تجد البويضة جاهزة فإنها تموت فاسحةً المجال للحيوانات المنوية الأنثوية لتلقيح البويضة لقدرتها على العيش مدّة أطول، وبمعرفة طول فترة الدورة الشهرية مع المتابعة المستمرة يمكن تحديد فترة الإباضة، وموعد خروج البويضة، كما أن هناك علامات على موعد التبويض، مثل نزول إفرازات من المهبل

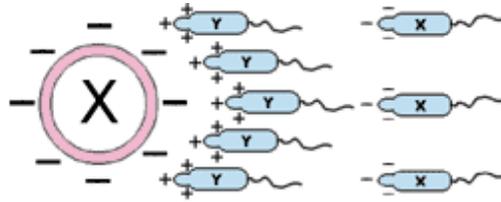
⁷ خلق الإنسان بين الطب والقرآن: محمد علي البار، الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة، ط 8، 1991 م، ص 135.

مشابهة لزلزال البيض، قبل موعد التبويض بيومين، وقد تشعر المرأة بالآلام أسفل البطن بسبب انفجار جيب جراف الذي يحوي البويضة، وتفسخ قشرة المبيض الرقيقة، بسبب خروج البويضة، وقد تشعر بها السيدة من كل مبيض على حدى في كل شهر بسبب تناوب المبيضين على إنتاج البويضات، بالإضافة إلى بعض التقلبات المزاجية غير المبررة، أو الشعور بالصداع، ويعدّ ارتفاع درجة حرارة الجسم أدقّ العلامات على خروج البويضة، ويمكن الكشف الدقيق عن موعد نزولها عن الطريقة المختصة باستعمال جهاز السونار.

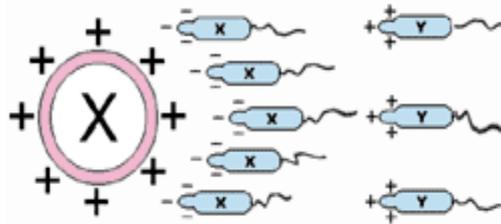
2- طريقة الحماية الغذائية: أثبتت الأبحاث بأن تغذية المرأة كان لها تأثير في عملية اختيار جنس

المولود، وذلك بتأثيره على المستقبلات التي ترتبط بها الحيوانات المنوية في جدار البويضة، والتي عن طريقها تخترق الجدار ويحدث التلقيح، إن للتوازن الأيوني للصوديوم والبوتاسيوم مقابل الكالسيوم والمغنيسيوم تأثيراً حيوياً على هذه المستقبلات مما يؤدي إلى حدوث تغييرات على مركبات الجدار والذي بدوره يؤثر على انجذاب الحيوانات المنوية الذكورية أو الأنثوية .

عن تأثير هذه الأيونات بصورة مبسطة فإن زيادة نسبة الصوديوم والبوتاسيوم في الغذاء وانخفاض نسبة الكالسيوم والمغنيسيوم يحدث تغييرات على جدار البويضة لجذب الحيوان المنوي الذكري (Y-sperm) واستبعاد الحيوان المنوي الأنثوي (X-sperm) وبالتالي نتيجة التلقيح تكون ذكراً.⁸



والعكس صحيح فإن زيادة نسبة الكالسيوم والمغنيسيوم في الدم وانخفاض الصوديوم والبوتاسيوم يجذب الحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الأنثوي (X-sperm) ويستبعد الحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الذكري (Y-sperm) وبالتالي تكون نتيجة التلقيح والحمل أنثى.⁹



⁸ موقع الدكتور نجيب ليويس: <https://www.layyous.com>

⁹ المرجع نفسه.

حسب هذه الدراسة, فإنه يمكن للمرأة تحديد جنس الجنين باختيار الأطعمة المناسبة لرفع مستوى عنصري البوتاسيوم والصوديوم إذا رغبت في الحمل بولد, أو اختيار الأطعمة الغنية بالكالسيوم والمغنيزيوم لتحقيق رغبة الحمل بأنثى.

ولاتباع هذه الطريقة على السيدة أن تتبع حمية غذائية لمدة زمنية لا تقل عن الشهرين تدعم بها المخزون الغذائي الذي يشجع الجنس المرغوب به.

3- طريقة الغسول: وهذه أمور غدت حديث المجتمع العام إذ أصبح من المتعارف عليه أن الوسط

الحامضي هو أكثر ملائمة للحيوان المنوي الأنثوي والوسط القاعدي يناسب الحيوان المنوي الذكري, واعتقد الناس بأن أنواع الغذاء تلعب دورا بتحديد جنس المولود وذلك بنتائج عمليات الأيض للأغذية المختلفة والتي تعطى أوساطا حمضية أو قاعدية وهذا الأسلوب لم يحقق نتائج مشجعة على عكس الحمية الغذائية التي تغير من مدى استقبال البويضة للحيوان الذكري أو الأنثوي, كما ساد الاعتقاد بأن عمل دش مهلي حامضي أو قاعدي يمكن أن يغير من الوسط وهذه الطريقة غيرت فرص النجاح إلى 5% وهي نسبة لا يمكن تجاهلها إلا أنه يجب التنويه بأن هذه المحاليل المستخدمة يجب أن تكون محضرة بدقة ويمكن الحصول عليها من الصيدليات المختلفة لا أن تحضر منزليا كدش بيكربونات الصوديوم المتعارف عليها والتي قد تلعب دورا سلبيا حتى على خصوبة المرأة والقدرة على الإنجاب.¹⁰

* اختيار جنس الجنين باتباع الحمية الغذائية وتوقيت الجماع بالاستعانة بالدش المهلي: عند التخطيط

للحمل وقبل اتباع الحمية الغذائية لتحديد جنس الجنين لابد من القيام بفحص مستوى الصوديوم والبوتاسيوم في الدم للراغبين بإنجاب الذكور, وفحص مستوى الكالسيوم والمغنيسيوم للراغبين بإنجاب الإناث, ثم البدء بالحمية الغذائية المناسبة مع الاستمرار عليها لمدة لا تقل عن الشهرين لحين حصول الحمل, وخلال الدورة الشهرية التي سيتم بها تطبيق المحاولة ترصد الإباضة لدى السيدة ويحدد لها وقت الجماع حسب جنس المولود المرغوب به, فإذا كان الرغبة بإنجاب أنثى يحدد وقت الجماع بـ 24 ساعة قبل الإباضة أما إذا كانت الرغبة بمولود ذكر, يحدد موعد الجماع بعد الإباضة بسبب الخصائص الفيزيائية للحيوانات المنوية, ويمكن الاستعانة بالدش المهلي قبل الجماع بنصف ساعة شرط أن يكون المحلول مجهز طبييا.

ثانيا: الطرق الطبية (المخبرية) لتحديد جنس الجنين: تعتبر الوسائل السالفة الذكر وسائل مساعدة للحمل,

بتهيئة البيئة المناسبة لنوع الجنين المراد الحمل به, وعلى الرغم من أنها كانت نتاج تجارب مخبرية إلا أنها تبقى

¹⁰ نجيب ليوس, مرجع سابق.

احتمالية، لذلك عكف العلماء على البحث لإيجاد وسائل أكثر نجاعة في تحديد جنس الجنين، وذلك بالتدخل الطبي المباشر على مستوى الكروموسومات، ويمكن تلخيص هذه الوسائل فيما يلي:

1- التلقيح المنتخب (غربلة الحيوانات المنوية وعمل التلقيح الاصطناعي):

تتم هذه الطريقة بعد تجهيز المرأة بإعطائها الأدوية المنشطة للمبايض لزيادة عدد البويضات وتحريض الإباضة، ثم القيام بحقن الرحم بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب به بعد فصلها بالمختبر بطريقة الغربلة باستخدام أدوات خاصة، إلا أن هذه الطريقة لا تقوم بعمل فصل تام ونجاح 100 % أي أن احتمالية تواجد الحيوانات المنوية للجنس الغير مرغوب به واردة .

وبالتالي فإن نسبة النجاح تكون محدودة وفي الغالب غير مرضية، ولدعم فرص نجاح هذه الطريقة يجب الأخذ بعين الاعتبار الحماية الغذائية والتوقيت الزمني بالاعتماد على موعد الإباضة لدى السيدة لإجراء الحقن في الوقت المناسب، وهذه الخطوات مجتمعة استطاعت أن ترفع فرص نجاح الغربلة والحقن الى 80 %¹¹.

وهناك طرق عديدة لفصل الحيوانات المنوية، منها: إضافة مواد مشعة لتحديد الكروموسومات الغالبة، أو بتحديد بروتين النواة، أو باستخدام مادة الألبومين البقري التي تحدد الحيوان المنوي الذكري لسهوله تحركه في هذه المادة، أو باستعمال مادة السفاديكس الكروموتوغرافي لفصل الحيوانات المنوية الأنثوية، أو عبر الاستعانة بالتردد الكهربائي الذي يكشف عن الحيوان المنوي الذكري لانجذابه للقطب الموجب، أو الطرد المغناطيسي الذي يعتبر أكثر نجاعة إلا أنه الأعلى تكلفة من بين الطرق السابقة، ولا يوجد إلا في المراكز المتقدمة، وهو ليس متاحاً للجميع.¹²

إلا أن هذه الوسائل لم تحقق نتائج مرضية، الأمر الذي دفع العلماء للبحث عن طرق أكثر دقة وأكثر نجاحاً وفعالية، فلجأ العلماء إلى فصل الحيوانات المنوية بالاعتماد على محتويات المادة الوراثية (DNA)، حيث أن الحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الأنثوي يحتوي على المادة الوراثية DNA بما يقارب 2,8 % أكثر من الحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الذكري، وبناء عليه فإن هذا الاختلاف يمكن قياسه وبالتالي فصل الحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية بأدوات معقدة ودقيقة لدراسة الخصائص الكيميائية والوظيفية للخلية، ولفحص دقة ونقاوة الفصل يتم صبغ الكروموسومات لجزء من العينة التي تم فصلها ليعطى كروموسوم الحيوان المنوي الذكري اللون الأخضر وكروموسوم الحيوان المنوي الأنثوي اللون الزهري.

¹¹ نجيب ليوس، مرجع سابق.

¹² تحديد جنس الجنين: د نجم عبد الواحد، د م ن، ص 7-8 بتصرف.

هذه الطريقة استطاعت أن تجهز عينة غنية بالحيوانات المنوية الذكورية بنسبة 73 % وعينة غنية بحيوانات منوية أنثوية بنسبة 88 %.

بعد ذلك يتم استخدام العينة المجهزة إما للحقن الاصطناعي أو لأطفال الأنابيب التقليدية أو للحقن المجهري، بنسب نجاح تصل الى 90 % إذا حصل الحمل.¹³

إلا أن هذه الطريقة ما زالت حكرًا على مراكز محدودة جدًا في العالم.

2- طريقة فصل الأجنة:

هذه الطريقة هي أكثر الطرق ضماناً للنجاح حالياً حيث أن نسبة نجاح الحمل بالجنين المراد تحديده تصل من 99-100% وتتم هذه الطريقة بعدة مراحل.

- 1) المرحلة الأولى: برنامج تحريض الإباضة عن طريق إبر هرمونات تعطى للزوجة من بداية الدورة ويتم خلال البرنامج مراقبة البويضات باستمرار لغاية وصولها الحجم المطلوب للسحب.
- 2) المرحلة الثانية: سحب البويضات من الجسم عن طريق إبرة خاصة تحت التخدير العام ويتم بنفس اليوم تلقيح البويضة مجهرياً.
- 3) المرحلة الثالثة: وضع الأجنة في حاضنات خاصة وتركها لمدة 3 أيام لحين وصول كل جنين إلى مرحلة 6-8 خلايا ويتم حينها ثقب جدار الجنين وسحب خلية واحدة من غير أي يؤدي ذلك إلى أذى في الجنين، وتدرس الخلية بطريقة صبغ الكروموسومات لتحديد الجنين.
- 4) المرحلة الرابعة: إرجاع الأجنة السليمة من الجنس المطلوب.
- 5) إعطاء المرأة مثبتات للحمل والانتظار لمدة أسبوعين لمعرفة حدوث الحمل من عدمه.

ما يميز هذه الطريقة عن غيرها من طرق تحديد جنس المولود أنها أكثر ضماناً وتصل نسبة نجاحها تقريباً إلى 99%، ولكن تقلل نسبة حدوث الحمل بدرجة بسيطة جداً عن الطرق الأخرى لأطفال الانابيب العادية التي لا يصاحبها اختيار لجنس المولود، وأصبحت هذه الطريقة شائعة جداً في هذه الأيام.¹⁴

3- طريقة الإجهاض الانتقائي: بعد معرفة جنس الجنين بأخذ عينة من خلاياه في مراحله الأولى يتقرر إنهاء الحمل أو الإبقاء عليه على أساس الجنس المرغوب، ويحدث هذا خاصة في الدول التي تعمل على تحديد

¹³ نجيب ليوس، مرجع سابق، بتصرف.

¹⁴ المرجع نفسه، بتصرف.

النسل، أو في المجتمعات التي تفضل إنجاب الذكور، وتعتبر هذه الطريقة شبيهة إلى حد بعيد بالوآد الجاهلي للبنات.

ثالثاً: طريقة الجدول الصيني: البرنامج الصيني من أولى المحاولات الساعية للتدخل في جنس المولود، حيث قدمه الصينيون قبل ما يتجاوز 700 عام، عندما عكف علماء الفلك القدامى لديهم لإيجاد علاقات فلكية خاصة بين عمر الجنين وعمر الأم وربطها بعوامل خمس هي الماء، الأرض، الخشب، النار والمعدن. وينطلق مبدأ عمله بتحويل عمر المرأة إلى شكله الخاص على الجدول الصيني والذي يحول جدول العمر إلى الخمس عوامل سابقة الذكر وبذلك يمثل عمر الأم عامل معين كما يمثل عمر جنينها عامل آخر وبعد ذلك نبدأ بالبحث عن العلاقة، وكل عامل من هذه العوامل تمثل إما بنت أو ولد. وهي طريقة معقدة.

مما سبق نجد أنها عبارة عن فرضيات فلكية وضعها علماء الصينيين، أي لا يمكن التعويل عليها أو الركون إليها لأنها لا ترتكز على أساس علمي يعتمد عليه، إلا أن تجربة هذه الطريقة رفعت نسبة الحصول على جنين ذكر إلى 60% وهي في الوضع الطبيعي 51% أي هناك 9% تجعل الطبيب المعالج يقف ملياً عندها ويفكر قليلاً قبل أن يقرر إهمالها وخاصة في أمر كاختيار جنس المولود.¹⁵

¹⁵ المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد: د. عبدالرحمن عبدالله يحيى، ص: 3.

- المبحث الرابع:

تحديد جنس الجنين من الناحية العقديّة.

بعد بحث مسألة تحديد جنس الجنين طبيًا، لا بد من بحثه من الناحية العقديّة، لبيان ما إذا كان متعارضاً مع العقيدة الإسلامية أم لا.

تبدو مسألة تحديد جنس الجنين منافية للعقيدة الإسلامية، ومعارضة لمشيئة الله تعالى، من منطلق أن الله تعالى هو المختص بمعرفة ما في الأرحام، وهو ما دلّت عليه الكثير من النصوص الشرعيّة، **ثَا دُ أَ اَبْرَبْرِبِم** بن بي بي تترتتم تن تي تي ثرثم ثن ثى ، (الرعد: 8) ، **ثَا دُ أَ اَعِمَجِم غَم فِد فِد فَم قَد قَم كَج كَد كَذ** ، (لقمان: 34).

وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ»¹⁶، **وَا دُ أَ اَظِم عَجِم غَم فِد فِد فَم فِد فَم** (الأنعام: 59)، فقد بين المصطفى صلى الله عليه وسلم أن معرفة ما في الأرحام من مفاتيح الغيب، وجاء قوله تعالى ليؤكد أن مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا الله ﷻ.

وكذلك فإن تحديد جنس الجنين متوقف على مشيئته، **ثَا دُ أَ اَجِد جِم حَج حَم خَج خَم سَج سَد سَخ سَم صَد صَد صَم ضَج ضَد ضَم طَج**، (الشورى: 49)، **وَا دُ أَ اَئِم ثن ثى ثى فَي فَي قَي قَي كَا كَل كَم كَي كَي لَم لَم لَى** ، (آل عمران: 6)، **وَا دُ أَ اَجِد نَد نَد نَم نَه** ، (الحج: 5).

لمعرفة حكم هذه المسألة من الناحية العقديّة لا بد من الوقوف على معنى قوله ﷻ: **أَقَد قَم كَج كَد كَذ**، هل يراد به أن الله تعالى مطلع على جنس الجنين، أم يتعداه إلى معرفة أمور أخرى لا يعلمها غيره ﷻ؟.

هذا السؤال يمكن أن يجاب عنه من عدة جوانب:

1- هناك فرق في اللغة بين (من) و(ما) فمن للعاقل، وما لغير العاقل: والله ﷻ تحدّى أن يُعلم ما في الأرحام، فعلم الله ﷻ شامل لما في الرحم من ذكورة وأنوثة، ومن طول وقصر، وصفات وملامح، وإن كان سليم

¹⁶ أخرجه البخاري: باب: لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ»، رقم: 1039، 33/2.

التكوين أم به عيوب خلقية، جهازه العصبي، قلبه، دماغه وأعصابه مساراتها، شرايينه وأوردته ومجاريها، غدده المختلفة، خلاياه وما تحمله من أسرار، وهل سيستهل حياً؟ وكم سيعيش؟ وهل شقي هو أم سعيد؟.

قال الماوردي في تفسير قوله تعالى: **أَقْهَمَ كَجَ كَخْ**: فيه وجهان:

أحدهما: من ذكر وأنثى، سليم وسقيم.

الثاني: من مؤمن وكافر وشقي وسعيد.¹⁷

فمعرفة الإنسان لجنس الجنين معرفة ناقصة مبتورة، لأنها قابلة للخطأ، فقد تكون الأعضاء الظاهرة لأنثى والغدة التناسلية لذكر، وقد يكون العكس، وقد يكون الجنين خنثى يحمل صفات الذكورة والأنوثة، ولا يدرك الإنسان ذلك إلا بعد ولادة الجنين وبإخضاعه لفحوصات خاصة، هذه أمور غيبية لا يمكن لأحد مهما أوتي من العلم أن يصل إليها، ويبقى علم الإنسان بجنس الجنين أو العمل على تحديده أمر ظني، لذلك لم يجزم العلماء بنسبة 100% بنجاح عملية تحديد جنسه، لأنه متوقف على قدرة الله ﷻ ومشيبته .

ومن هنا نستطيع القول، بأن معرفة جنس الجنين مبكراً، ليس مناقضاً للآيات والأحاديث، لأنها غيب من وجه دون وجه، وليست من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، لأن الطبيب لا يدعو عمله إجراء كشف لما بداخل الرحم باتباع مجموعة من النظريات والقرائن، وليس في هذا اطلاع على الغيب، فالعلم ينبنى على المعرفة اليقينية بالسنن الربانية التي تحكم ظاهرة من الظواهر الكونية، وهذه السنن ذاتها تقوم على أساس أولي من ارتباط العلة بالمعلول، أو ارتباط النتيجة بالسبب ارتباطاً لازماً، وهذا يعني أن اجتماع أسباب معينة يؤدي إلى نتيجة معينة بإذن الله ﷻ، وانطلاقاً من هذا يمكن أن يكتسب الإنسان قدرة ما على التنبؤ بأمور مغيبة عنه، فبتظافر القرائن أو الأسباب يمكن معرفة بعض المغيبات التي اقتضتها، كالتنبؤ بنزول المطر عند تراكم الغيوم، أو بالكسوف أو الخسوف بناء على مسبباته، أو معرفة إصابة الإنسان ببعض الأمراض الباطنية بالكشف عنه أو بإجراء الفحوصات.

2- الله تعالى يعلم دون واسطة، أما البشر فيعلمون بواسطة الأشعة والتحليل، إضافة إلى أنه علم يسبقه جهل، أما علم الله فلا حدود له، **ثَاثُ أَ نِي هَج هَم هِي يَج يَخْ**، (الشورى:11)، **وْثَاثُ أَ أَ كَجْ كَخْ**

¹⁷ تفسير الماوردي = النكت والعيون: الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، د س ن، 4/349-350.

كذلك كما لجد، (الإسراء: 85)، فعلى سبيل المثال ما يحدث في دولة ما يعدّ غيباً بالنسبة لنا، لكن لو نقلت لنا الأحداث على المباشر لأمكنا معرفة ما يحدث، ولا يعتبر علمنا معرفة للغيب لأنه تم بواسطة، وسبقه جهل ما كان لينجلي لولا الوساطة.

3- بما أن علم الإنسان مبني على الظن فإن نسبة الخطأ فيه واردة بل وغالبة، أما الله ﷻ فيعلم علمًا كاملاً لا مجال للخطأ فيه إطلاقاً.

ويبقى حينئذ الاعتراض الثاني، وهو ما يتعلق بالتناول على المشيئة والحكمة الربانية التي نظم الكون على وفقها، فالإجابة عن هذا تتلخص بأن هذا الكون بما فيه إنما يسير بمشيئة الله وإرادته، ولا يكون فيه إلا ما أراه سبحانه، فالذي يختار جنسا معينا (في طور الخلية) يكون تحت المشيئة وتحت الإرادة ثم أذأ أنى نبى بر بزم بن بى بى تترتم تن تى، (الإنسان: 30).

وقد قال أحد الأساتذة المتخصصين بما يعرف بأطفال الأنابيب: إننا أحيانا نحضر خلية أنثوية (بويضة) سليمة تماما وجاهزة للإخصاب، ونحضر أيضا (حويانا) منويًا من الرجل (خلية ذكرية) ونقوم بدمجها ليتم التلقيح فلا يتم، وتكرر المحاولة وتأبى الخليتان ثم يقول: نقوم حينئذ بإدخال الحوين إلى البويضة بواسطة إبرة دقيقة مجهرية ولكن البويضة لا تقبل ذلك الحوين، مع العلم أن الخليتين سلیمتان تماما، ولكن لا ندرى لماذا لا يتم هذا التلقيح، وهنا نعلم أن هذه البويضة لم يكتب لها التلقيح، وأن الله ﷻ قد قدر أمرا لا بد وأن يتم ولو قدر لها التلقيح لتم ذلك بمجرد الالتقاء.¹⁸

فتحديد جنس الجنين لا يتنافى مع مشيئة الله تعالى، فالله تعالى ربط النتائج بمسبباتها، وهو ما أشار إليه رسول الله ﷺ حين قال: «مَاءُ الرَّجُلِ أُنْبِيصُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِي الرَّجُلِ مَنِي الْمَرْأَةِ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِي الْمَرْأَةِ مَنِي الرَّجُلِ، أَثَنَّا بِإِذْنِ اللَّهِ».¹⁹

فدعوى أن زوجًا أو طبيبًا أو فيلسوفًا يقوى على أن يحدد نوع الجنين دعوى كاذبة، وليس لزواج ومن في حكمه أكثر من أن يتحرى وقت الجماع زمن الإخصاب، وقد يتم له ما أراد وقد يتخلف إما لنقص السبب، وإما لوجود مانع من عقم أو صديد أو ابتلاء من الله لعبده، فالأسباب لا تؤثر بنفسها وإنما تؤثر بتقدير الله أن يرتب عليها مسبباتها، والتلقيح أمر كوني ليس على المكلف أكثر من فعله بإذن الله، وأما تصريفه وتكييفه وتسخييره

¹⁸ تحديد جنس الجنين عبدالناصر أبو البصل بحث مقدم ل(الدورة الثامنة عشرة) للمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم

الإسلامي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ص: 9-10.

¹⁹ أخرجه مسلم: بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنِي الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ وَأَنَّ الْوَلَدَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِمَا، رقم: 315، 252/1.

بترتيب المسببات عليه فهو إلى الله وحده لا شريك له، ومن تدبر أحوال الناس وأقوالهم وأعمالهم، تبين له منهم المبالغة في الدعاوى والكذب والافتراء في الأقوال والأفعال جهلا منهم وغلوا في العلوم الحديثة، وتجاوزا للحد في الاعتداد في الأسباب، ومن قدر الأمور قدرها ميز بين ما هو من اختصاص الله منها وما جعله الله إلى المخلوق بتقدير منه لذلك سبحانه.²⁰

من خلال ما سبق يتبين أن تحديد جنس الجنين لا يتنافى مع العقيدة الإسلامية، من حيث المبدأ، والنصوص الدالة على حدوث الظواهر والأشياء بمشيئة الله كثيرة، وموضوع بحثنا لا يناقها، بشهادة من الأطباء المختصين الذين أقرروا بأنه برغم توفير الأسباب إلا أن النتائج لا تكون دائما في صالحهم، إذ أن هناك من قام بعمليات التلقيح ولم تنجح واحدة منها، لأن الأمر مرتبط بمشيئته عز وجل، **ثُ أُنِّي بَرِزِيمَ بِنِ بِي تَرِ تَرْتَمِ تَنِّ، (الإنسان: 30)، و: أُّ أ ك د ك خ ك ا ك م ل ج ل د ل خ ل د ، (التكوير: 29).**

فالأخذ بالأسباب جائز مشروع، وقد أجاز النبي ﷺ العزل لتنظيم الإنجاب أو تأخيره، وجعله من باب الأخذ بالأسباب، فعن جابر، **أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً، هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيئَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ، فَقَالَ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ، فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا».**²¹

- المبحث الخامس:

²⁰ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ص114-115.

²¹ أخرجه مسلم: باب حكم العزل، رقم: 1439، 1064/2.

تحديد جنس الجنين من الناحية الفقهية.

موضوع اختيار جنس الجنين من المسائل التي اتّسع فيها النقاش الفقهي، إذ أن كثيرا من الناس يتخذون من الوسائل ما يعتقدون أنه يوصلهم إلى مبتغاهم، والآن بعد أن استطاع العلماء أن يذللوا العقبات التي تقف في طريق الاستجابة لرغبة الوالدين في أن يكون الحمل أنثى أو ذكرا، فما هو حكم الاستفادة من علم الوراثة لتحديد جنس الجنين؟

إن الغالبية من الأسر تميل إلى التنوع في الأولاد، أي الجمع بين النوعين الذكور والإناث، والقليل هو الذي يرغب في الذكور فقط، أو الإناث فقط، وهذا مشاهد في الواقع، فكثير ما نجد أسرة أنجبت ذكورا فقط كانت تتطلع إلى أن يكون من أولادها إناث أيضا، أو أنجبت إناثا فقط كانت تتطلع إلى أن يرزقها الله بذكر أيضا، فننتهي من هذا إلى أن التحكم في نوع الجنين مباح، وأيد آخرون هذا الحكم ويرون أن الاختيار إنما هو اختيار أو ترجيح أحد الجائزين، فإذا كان التلقيح العادي سيؤدي إلى احتمالية ذكر أو أنثى فالاختيار يعني ترجيح أحد الاحتمالين وهو جائز.²²

الحكم بالجواز حكم بوجه عام، لكن مما سبق من طرح عن طرق تحديد جنس الجنين يتبين أن للمسألة أكثر من صورة، ولمعرفة حكمها وجب التطرق إلى كل طريقة على حدى، لتكتمل النظرة ويسهل التكيف الفقهي لها.

أولا: التكيف الفقهي لمسألة تحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية:

1- تحديد جنس الجنين بتوقيت الجماع: تعتمد هذه الطريقة على خصائص الحيوان المنوي بنوعيه، إضافة إلى فترة التبويض، ولا يوجد حرج من استعمال هذه الطريقة لأنها تبقى احتمالية، وهي من باب الاحتياط والأخذ بالأسباب، وتسخير الأبحاث العلمية للوصول لتحديد الجنس المرغوب، وقد تصيب وقد تخطئ، وقد لا يحدث حمل مطلقا برغم سلامة الزوجين، مهما تحريا من توقيت، والله أعلى وأعلم.

2- تحديد جنس الجنين بالحمية الغذائية: الأصل في تناول المباحات الجواز، وطريقة الحمية الغذائية تقوم على أساس تناول أغذية غنية بمواد معينة دون أخرى، وهذا ولا شك لا حرج فيه، ولو كان القصد من خلاله تحديد جنس دون آخر، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بصحة الإنسان بتغليب بعض العناصر ورفع مستواها في الجسم، مثل فرط الصوديوم، أو المغنيزيوم، أو غيرها، الأمر الذي له تداعيات خطيرة على صحة المرأة، ويمكن أن يقاس هذا الأمر على تناول المكملات الغذائية لرفع كفاءة الجسم، والله أعلى وأعلم.

²² قضايا فقهية معاصرة: مجموعة من المؤلفين، د م ن، 1/ 123-124.

3- تحديد جنس الجنين بالبدش المهبلية: إن تغيير الوسط الداخلي للمهبل باستعمال محاليل خاصة، إن لم يؤثر في صحة المرأة، فهو جائز، فضلاً عن أن نتائجه احتمالية وليست جازمة، فإذا أمكن تلافي الضرر حكم بجواز هذه الطريقة، إذ لا مانع من تخير جنس، والعمل على تحديده بالطرق الطبيعية، والله أعلى وأعلم.

ثانياً: التكيف الفقهي لمسألة تحديد جنس الجنين بالطرق المخبرية:

1- تحديد جنس الجنين بالتلقيح المنتخب (الداخلي، والخارجي): تعتبر عملية التلقيح الاصطناعي نوعاً من التقدم العلمي الطبي الذي يتحقق به مصلحة البشرية وذلك لما فيه من أثر في علاج حالات العقم التي قد تكون بين الزوجين، ونظراً لكون هذه المسألة من القضايا الحديثة فقد اجتهد الفقهاء المعاصرين في تبين الأحكام المتعلقة بها مسايرة لروح العصر ومستجداته، حيث جاء في قرار لمجمع الفقه الإسلامي²³ بعد استعراض البحوث المقدمة في الموضوع والاستماع لشرح الخبراء والأطباء، جواز اللجوء لصورتين من صور التلقيح الاصطناعي وذلك عند الحاجة مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة، وتتمثل هاتان الصورتان في ما يلي :

* أن تؤخذ نطفة من الزوج وبويضة من الزوجة ويتم التلقيح خارجياً تم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

* أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل زوجته أو رحمها تلقياً داخلياً.

ما يمكن استنباطه من خلال هذا القرار أن التلقيح الاصطناعي لا يجوز إلا في حالات محددة للزوجة من زوجها داخلياً وخارجياً على أن يكون المني من الزوج، والبويضة الملحقة من وفي رحم الزوجة، ولا يجوز ذلك إلا حال الضرورة القصوى مع مراقبة العملية لضمان عدم اختلاط النطف أو الأجنة الملحقة واختلاط الأنساب، وتحديد جنس الجنين لا يعتبر من الضرورة القصوى التي يتم فيها كشف عورة المرأة من جهة، واحتمال اختلاط الأنساب حال التقصير من جهة أخرى، لذلك سنعرض لمذاهب العلماء المعاصرين حول هذه المسألة.

أ- مذهب المجيزين: هناك من الفقهاء المعاصرين من أجاز هذه الطريقة في تحديد جنس الجنين بضوابط

وشروط صارمة، منعا للتمادي والغلو في المسألة، وحصرها في نطاق ضيق، ومن هؤلاء: الدكتور عثمان شبير، حيث قال: "... يرخص في عملية اختيار الجنس للحاجة، وبشرط أن تكون على نطاق فردي، أما إذا كان

²³ مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة: تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة- ع 3، ط2،

على مستوى الأمة والمجتمع بشكل عام فلا يجوز، لأنه يؤدي إلى اختلال التوازن الذي أراده الله تعالى".²⁴، والدكتور يوسف القرضاوي الذي أجازَه للضرورة القصوى أو الحاجة المنزلة منزلة الضرورة، وإن كان الأولى والأسلم تركها²⁵ وإليه ذهب كل من (الدكتور رأفت عثمان، والدكتور نصر فريد، والدكتور عباس أحمد الباز، والدكتور عبد الناصر أبو البصل)²⁶، وبه أفتت لجنة الإفتاء بوزارة الأوقاف بدولة الكويت، وغيرهم ممن ذهب إلى هذا القول.²⁷

وقد استدلو على ما ذهبوا إليه بما يلي:

- الدعاء بطلب جنس معين جائز، وما جاز طلبه جاز السعي إليه بالوسائل المشروعة²⁸، فقد دعا سيدنا زكريا ربه قائلاً: "أُرزئهم من في بي بي زيم بن بي بي تر تم تن تي تي"، (مريم: 5-6).

- القياس: حيث أجازوا مسألة تحديد جنس الجنين قياساً على جواز العزل عن المرأة الحرة بإذنها، في المذاهب الأربعة²⁹، فإذا جاز الأعلى وهو العزل جاز الأدنى وهو الاختيار في نوع من نوعي الأولاد، والسعي في اتخاذ السبب الموصل إلى تحقيق هذه الرغبة بواسطة النظام الوراثي الذي وضعه الله في خلقه، وكشفه العلم، واستفاد به، هو من قدر الله عز وجل، لو شاء حقق رغبة الراغبين في نوع من نوعي الأولاد، وإن شاء لم يحققها، فكل شيء من قدره تبارك وتعالى.

ويجاب عن هذا بأن القياس إلحاق فرع بأصل لعلامة جامعة وتشابه بين بينهما، وليس هذا ظاهراً بينهما.

- الاستدلال بقاعدة: "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم"³⁰.

²⁴ دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة: محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001م، 339/1-340.

²⁵ فتاوى معاصرة: يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، د م ن، 575/1.

²⁶ حكم اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية: ناصر عبد الله الميمان، جامعة القرى- مكة، بحث مقدم في الدورة 18 للمجمع الفقهي الإسلامي، ص31. بتصرف.

²⁷ اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية، ص 56-59، والمسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية 230/1-231.

²⁸ دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، مرجع سابق، 339/1.

²⁹ فتح القدير: كمال الدين ابن الهمام (861هـ)، دار الفكر، د ط، د س ن، 400/3. وانظر: الجامع الصغير وشرحه النافع

الكبير: محمد بن الحسن الشيباني، 187/1، التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم المالكي، 133/5،

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شهاب الدين الرملي، 163/7، كشف القناع: البهوتي، 161/1.

³⁰ الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م، ص60.

- الاستدلال بقاعدة: " الضرر يزال"³¹, وقاعدة" نفي الحرج في الدين"³², حيث قالوا أن الزوجة التي تلد جنسا واحدا, خاصة الإناث, تكون مهددة بالطلاق, وسوء المعاملة في الأسرة والمجتمع, فضلا عن أن الرجل كذلك يمكن أن يتعرض لمثل ذلك, وما دام ديننا أمرنا برفع الحرج بالوسائل المشروعة, فإن تحديد جنس الجنين من قبيل ذلك.³³

أ- **مذهب المانعين:** من الفقهاء المعاصرين من منع هذه الطريقة في تحديد جنس الجنين, ونذكر منهم الدكتورة سامرة العمري³⁴, الدكتور عبد الرحمن عبد الخالق³⁵, الدكتور أيوب سعيد زين العطيف³⁶, والدكتور عبد الناصر أبو البصل, والشيخ فيصل مولوي³⁷.

وهو ما يفهم من فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية. حيث جاء في فتوى اللجنة ((شأن الأجنة من حيث إيجادهم في الأرحام وتكورتهم وأنوثتهم هو من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى))³⁸.

وقد استدلو بما يلي:

الدليل الأول: أن العمل على تحديد جنس الجنين يتضمن منازعة الله تعالى في خلقه ومشينته وما اُختص به من علم ما في الأرحام ، وأنه من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

ويرد على هذا الدليل بأن: الأخذ بالأسباب التي جعلها الله تعالى وسيلة لإدراك مسبباتها سواء أكان ذلك في تحديد جنس الجنين أم في غيره لا يتضمن منازعة لله تعالى في خلقه ومشينته وتصويره. وذلك أن كل ما يكون من العبد لا يخرج عن تقدير الله ومشينته, ولا ينافي اختصاص الله تعالى بعلم ما في الأرحام.³⁹

³¹ الأشباه والنظائر: تاج الدين بن تقي الدين السبكي (771هـ), دار الكتب العلمية, ط1, 1411هـ- 1991م, 41/1.

³² الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ), المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, دار ابن عفان, ط1, 1417هـ/ 1997م, 246/2.

³³ اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية, مرجع سابق, ص 68-69. بتصرف.

³⁴ الأحكام الشرعية المتعلقة باختيار جنس الجنين والمولود ، سامرة محمد حامد العمري، تقديم: عبد الناصر أبو البصل, دار عماد الدين, ص146 .

³⁵ المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، المنته، محمد عبدالجواد حجازي، 1996م، 231/1-232 .

³⁶ بحث بعنوان تحديد جنس الجنين، منشور ضمن موضوع القضايا الطبية المعاصرة: أيوب سعيد زين العطيف - السجل العالمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج 2/ ص1709.

³⁷ اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية: قاسم عبد الرشيد، مكتبة دار البيان الحديثة، د ط، 2001، ص 72-73.

³⁸ المرجع نفسه، ص74.

³⁹ رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين: خالد بن عبد الله المصلح، ص14.

الدليل الثاني: العمل على تحديد جنس الجنين ضرب من ضروب تغيير خلق الله تعالى الذي هو من عمل الشيطان، فإذا كان التغيير في صورة الخلقة محرماً فلاشك أن التغيير في الجنس أحق بالتحريم وأولى بالمنع. ويجب على هذا بعدم التسليم، وذلك أن تحديد جنس الجنين لا يدخل في تغيير خلق الله تعالى؛ وبيان ذلك أن جميع إجراءات عملية تحديد جنس الجنين في جميع صورها تكون قبل تكوّن الجنين وتخلقه، فلا تغيير فيها.⁴⁰

الدليل الثالث: أن القول بجواز العمل على تحديد جنس الجنين يفضي إلى عدة مفاصد ومخاطر منها:

1. الإخلال بالتوازن الطبيعي البشري في نسب الجنسين الذي أجراه الله تعالى في الكون لحكمة ورحمة.
2. فتح المجال أمام العبث العلمي في خلق الإنسان وتكوينه، ومدى خطورته وشؤم عاقبته على البشرية.
3. ما يمكن أن يقع من جراء بعض الطرق في عملية تحديد جنس الجنين من اختلاط الأنساب، وهذا من المفاصد الكبرى الناتجة عن هذه العملية.
4. بعض وسائل تحديد جنس الجنين تتطلب كشف العورة المغلظة.

ويجاب على هذا إجمالاً بأن وجود المفاصد في عمل معين، وأمر ما لا يلزم منه منعه شرعاً إلا في حال كون المفاصد غالبية والمصالح منغمرة كما دلت على ذلك قواعد الشريعة ونصوصها⁴¹ لذا وجبت الموازنة بين المفاصد والمصالح في قضية تحديد جنس الجنين.⁴²

الدليل الرابع: أن القول بجواز تحديد جنس الجنين يفضي إلى تفضيل جنس على جنس، وهو في معنى ما كان عليه أهل الجاهلية من تفضيل الذكور على الإناث، الذي أفضى بهم إلى الوأد في الجاهلية.

ويجاب على هذا بما تقدم من أن طلب جنس معين في الولد لا محذور فيه شرعاً، فالله تعالى قد أقرّ بعض أنبيائه الذين سألوهم في دعائهم أن يهب لهم ذكوراً من الولد، كما في دعاء إبراهيم وزكرياء عليهما السلام.

⁴⁰ رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، ص 17.

⁴¹ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (660هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة طبعة: 1414 هـ - 1991 م، 54/2.

⁴² المرجع السابق، ص 18.

الترجيح: بعد عرض أدلة الفريقين فالذي يترجح أن الأصل في تحديد جنس الجنين الإباحة والجواز ؛ لقوة أدلة الجواز ، ولعدم قيام دليل يعضد القول بالمنع والتحرير، وذلك إذا ما تم بوسائله المشروعة ولم يترتب عليه أي محذور شرعي أو خلط في الأنساب، فاختيار جنس الجنين هو عمل بيد الله تعالى وحده، ودور الإنسان الفعلي فيه دور محصور في الأخذ بالأسباب لا غير، وهو ليس من قبيل تغيير خلق الله لأن تغيير الشيء يكون بعد وجوده لا قبله، وأما الخوف من اختلاط الأنساب فيرد عليه أن المجيزين للمسألة قد اشتروا اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحفاظ على النطف من الاختلاط، الأمر الذي يضمن سلامة الأنساب، وأما القول إن هذه العملية تؤدي لكشف العورة بلا داعي فيرد عليه بأن إباحة عملية تحديد جنس الجنين مقيدة بالضرورة، ولا شك أن هناك ظروفًا عدة تجعلها ضرورة ملحة للمجتمع والأسرة، ، لكن لما كان تحديد جنس الجنين يحتاج لضبط لتوقي الاستعمال السيئ له فقد ذكر أهل العلم والنظر في الشرع والاجتماع جملة من الضوابط تمنع ما يمكن أن يكون من استعمال غير راشد لتحديد جنس الجنين، والتي سنأكرها في حينها.

2- تحديد جنس الجنين بالإجهاض الإنتقائي: بعد الغرس في الرحم، ووفق هذه الطريقة يتم أخذ عينة من

الخلايا التناسلية الملقحة المتكونة في الرحم وهي في مراحلها الأولى وبعد فحصها وتبين جنس الجنين يتم التصرف مع هذا الجنين وجودا أو عدما حسب الجنس المرغوب فإذا أظهر أنه أنثى وهم يريدون ذكرا تتم عملية إجهاض مبكر أو غير مبكر وكذلك العكس، ويعتبر سلوك طريقة الإجهاض لتحديد جنس الجنين أمرا محرما ومحظورا ابتداء لحرمة الوسيلة ومهما كان عمر الجنين في الرحم ويشد التحريم كلما كانت مرحلة الجنين متقدمة، وقد رأينا في بعض الدول - الصين مثلا- كيف يتم الاعتداء على الجنين "بإجهاضه وقتله" لكونه أنثى خاصة في الدول التي تلتزم بقوانين تحديد النسل (مولود واحد لكل أسرة) ولنا حاجة لحشد الأدلة والحجج على حرمة الإجهاض وخاصة في مثل هذا السبب (رغبة في الحصول على جنين ذكر أو أنثى....). فإذا حرمت الوسيلة حرمت العملية بالكلية، فالوسيلة هنا بذاتها جريمة محرمة تجب محاربتها.⁴³

ثالثا: التكييف الفقهي لاختيار جنس الجنين بسبب الأمراض الوراثية: ذهب كثير من الفقهاء

المعاصرين إلى إباحة تحديد جنس الجنين بهدف الوقاية من الأمراض الوراثية التي أشرنا سابقا إلى بعضها، فدفن المرض قبل وقوعه أولى وأسهل من رفعه بعد الوقوع لأنه من الميسور أن ندفع الشيء في بداية الأمر ولكن لا يمكن رفعه بعدما شرع فيه لصعوبة الرفع، واختيار جنس الجنين بغرض الحد من المرض الوراثي أيسر

⁴³ تحديد جنس الجنين: عبدالناصر أبو البصل، مرجع سابق، ص 20.

من إنجاب طفل يتألم من المرض ويشقى به بعد ولادته.⁴⁴ لكن جواز اختيار جنس الجنين لتفادي مخاطر الأمراض الوراثية المرتبطة بجنس معين مشروطة بالشروط التالية⁴⁵:

- الأمن من اختلاط الأنساب: وذلك بضمان عدم اختلاط النطف واللقائح الخاصة بالزوجين بغيرها، وتوخي الحذر بهذه العملية، فلا تجرى في أي مركز طبي، وإنما ينبغي إجراؤها عند ذوي العدالة من الأطباء ومساعدتهم وضمن إجراءات مشددة حرصاً على سلامة الأنساب، لأن حفظ الأنساب من مقاصد الشريعة التي بلغت مرتبة الضروريات، وعمل الشرع على المحافظة عليها وحرم كل ما يناقضها.

- أن يكون المرض الوراثي خطيراً، فلا يسارع إلى اختيار جنس الجنين لأي عيب وراثي بسيط يمكن مداواته.

- تقرير أهل الاختصاص أن اختيار جنس الجنين هو الوسيلة الوحيدة لتجنب إصابة الذرية بالأمراض الوراثية.

ثالثاً: التكيف الفقهي لمسألة تحديد جنس الجنين بالجدول الصيني:⁴⁶

الجدول الصيني له خلفيات لا يقرها شرعنا الحنيف من حيث زعمهم أن الكواكب والنجوم لها تأثير في حياة الإنسان وكونه ذكراً أو أنثى، وهذا الأمر داخل في التنجيم الذي حرمه الإسلام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وصناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية صناعة محرمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل".⁴⁷

فالجدول الصيني نوع من أعمال الكهان والعرافين والمنجمين، وربطه بعض الباحثين بالبوذية، وبناءً على هذه المعطيات فإن القول بتحريم استعمال الجدول الصيني هو القول الصحيح في حالة اعتقاد من تستعمله بتأثير الكواكب والنجوم في تحديد جنس الجنين، وقد صدرت عدة فتاوى بتحريم استعماله كما في فتوى اللجنة الدائمة السعودية حيث ورد فيها: "معرفة نوع المولود هل هو ذكر أم أنثى قبل تخليقه: لا يعلمه إلا الله سبحانه، وأما بعد تخليقه: فيمكن ذلك بواسطة الأشعة الطبية، مما أقدر الله عليه الخلق، وأما تحديد نوعه بموجب الجدول

⁴⁴ أثر الأمراض الوراثية على الحياة الزوجية، منال محمد رمضان هاشم العشي، كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية - غزة 2008 م، ص 14.

⁴⁵ أحكام الهندسة الوراثية، سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الشويخ، كنوز إشبيليا، ط1، 2007م، ص 228.

⁴⁶ فتاوى د حسام عفانة: حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، (هذا الكتاب هو أرشيف للفتاوى المطروحة على موقع الشيخ، حتى ذو القعدة 1431 هـ - 2010 م)، 209/15.

⁴⁷ مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د طك، 1995م، 192/35.

المشار إليه: فهو كذب، وباطل؛ لأنه من ادعاء علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ويجب إتلاف هذا الجدول وعدم تداوله بين الناس".⁴⁸

وقال الشيخ محمد الحمود النجدي: " فما يسمى " الجدول الصيني " هو ضرب من ضروب الكهانة والرجم بالغيب، فهم يزعمون أنه من الممكن التحكم في جنس المولود عن طريق معرفة عمر الأم، ومعرفة تاريخ بداية الحمل؟ فبمعرفة عمر الأم، يمكنها تحري الإخصاب في الشهر الذي يكون معه الحمل إما ذكر، أو أنثى! وعلى الأم أن تضيف سنة على عمرها الحقيقي! لأن هذا هو العمر في التقويم الصيني! ففيه محظوران شرعيان: الأول: زعمهم أن من كان عمرها كذا، وحملت في الشهر المعين: يكون حملها ذكراً، أو أنثى - بحسب الجدول - والثاني: أنه يستعمل لمن حملت أصلاً لتعرف جنس جنينها! ولا علاقة لعمر الأم وتاريخ حملها، بتحديد جنس جنينها لا من الناحية الطبية، ولا من الشرع، وما كان كذلك، فإنه يكون شركاً، فلا يجوز جعل ما ليس بسبب سبباً، ومن فعل فقد شارك الله في فعله. ويظهر أن هذا الجدول له تعلق بالديانة الصينية البوذية، أو علم النجوم والأبراج".

وخلاصة الأمر أنه لا يجوز استخدام الجدول الصيني لاختيار جنس الجنين نظراً لربطه بين النجوم والكواكب وجنس المولود، وأنه نوع من التتجيم والكهانة، ويجوز اختيار جنس الجنين للحاجة.

ضوابط تحديد جنس الجنين: لا شك أن مسألة تحديد جنس الجنين من المسائل المهمة والخطرة في أن واحد، لذا وجب ضبطها بقيود وضوابط صارمة، حتى لا تتجر عنها مفسد راجحة أو متوقعة، ويمكن إجمال هذه الضوابط فيما يأتي:

الأول: ألا تكون عملية تحديد جنس الجنين سياسة عامة، وأن يقتصر الجواز على تحقيق الرغبات الخاصة للأزواج، شرط لا يلجأ إليه من بداية الزواج، بل عليهما تركه حتى تظهر الحاجة ويقوم الداعي إلى اللجوء إليه.

الثاني: قَصُرُ عملية تحديد جنس الجنين على الضرورة القصوى، كالتقليل من احتمالات الإصابة بالأمراض الوراثية التي تنتقل إلى أحد الجنسين.

الثالث: اتخاذ الضمانات اللازمة والتدابير الصارمة لمنع أي احتمال يفضي إلى اختلاط الأنساب.

الرابع: التأكيد على حفظ العورات وصيانتها من الهتك، من خلال قصر الكشف على موضع الحاجة، وأن يكون من الموافق في الجنس درء للفتنة ومنعاً لأسبابها.

الخامس: اعتقاد أن هذه الوسائل ما هي إلا أسباب وذرائع لإدراك المطلوب لا تستقل بالفعل ولا تخرج عن تقدير الله وإذنه، فله الأمر من قبل ومن بعد.

والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة:

برهن العلماء عبر العصور على قدرة الفقه الإسلامي على سبر الثقافات والمستجدات الوافدة ، وبيّنوا للعالم أن النظام الإسلامي لا يقف موقف العداء والخصام مع ما يفد إليه من تطور علمي وتكنولوجي، بل يرحّب بكلّ ما ينتجه العقل الصريح ولا يضرّ النّقل الصّحيح، وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة للسير في طريق البحث للإجابة عن إشكالات في مسألة مهمة، شغلت الناس منذ القدم، وعلى مر العصور ، وفي مختلف الثقافات، والتي مفادها مدى إمكانية تحديد جنس الجنين طبيًا، وحكم ذلك عقديًا وفقهيا، وقد خلصت من خلال البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على معالجة القضايا المستجدة ؛ مما جعلها حريصة على الموازنة بين: المصالح والمفاسد وتحقيق الأصلح للفرد والمجتمع.
- ✓ الرجل هو المسؤول عن تحديد جنس الجنين لامتلاكه للكروموسوم الذكري والأنثوي.
- ✓ الاهتمام بتحديد جنس الجنين والبحث عن سبل تحقيق ذلك ليس قضية حادثة، بل هي مسألة تضرب بجذورها في القدم، أما الجديد في القضية فهو ما طرأ من تقدم في الوسائل والطرق التي من خلالها يمكن تحديد جنس الجنين.
- ✓ الوسائل التي تستعمل وتتخذ لتحديد جنس الجنين ترجع إلى قسمين في الجملة وفق ما تستند إليه: وسائل عامة غير طبية، ووسائل طبية.
- ✓ عملية اختيار جنس الجنين تتم بطرق متعددة يعتمد بعضها على الغذاء، وبعضها على توقيت الجماع، وبعضها على غريلة الحيوانات المنوية وفصلها ثم عمل الحقن الاصطناعية.

✓ الأصل في تحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية، والتي تحقق حسب رأي الخبراء نتائج لا بأس بها، وترفع من احتمالية اختيار الجنس المرغوب فيه، الإباحة والجواز، إذا ثبت عدم تأثير الدش المهبلي والحمية الغذائية على صحة المرأة، ولعدم قيام دليل يعضد القول بالمنع والتحريم.

✓ استعمال الجدول الصيني لا يجوز؛ إذ هو في الحقيقة ضرب من التخمين المرتبط بالتجيم وادعاء علم الغيب.

✓ تحديد جنس الجنين لا يتنافى مع العقيدة الإسلامية، من حيث المبدأ، والنصوص الدالة على حدوث الظواهر والأشياء بمشيئة الله كثيرة، وموضوع بحثنا لا ينافيها، بشهادة من الأطباء المختصين الذين أقرروا بأنه برغم توفير الأسباب إلا أن النتائج لا تكون دائماً في صالحهم.

✓ المرض الوراثي سبب قوي يجوز معه الأخذ برأي العلماء القائلين بجواز اختيار جنس الجنين.

✓ جواز اتباع الطرق المخبرية لتحديد جنس الجنين بضوابط تمنع وقوع المفاسد، وتسخير هذه الطرق لخدمة الإنسانية، وتلافي الحرج والمشقة.

✓ يمكن إجمال الضوابط المقترحة في ألا تكون عملية تحديد جنس الجنين سياسة عامة؛ لئلا يفضي إلى اختلال في التوازن الطبيعي في نسب الجنسين، وأن يقتصر استعمالها على الحاجة وأن يؤمن اختلاط المياه المفضي إلى اختلاط الأنساب، كما يجب العمل على حفظ العورات، من خلال قصر الكشف على موضع الحاجة قدرًا وزمانًا، ومن الموافق في الجنس، كما ينبغي ألا يغيب أن هذه الوسائل ما هي إلا أسباب لإدراك المطلوب، وأن الدعاء أكدها وأعظمها تأثيرًا.

التوصيات:

- ❖ نوصي الجامعات بالسعي إلى إقامة مراكز للبحث العلمي خاصة في مجال الوراثة.
- ❖ نوصي علماءنا ومشايخنا بتحديد الضرورات التي تبيح تحديد جنس الجنين، وضبطها حتى لا تترك للأهواء، والاستزادة من البحث للموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على هاهنا النازلة.
- ❖ نوصي المؤسسات الصحية ووسائل الإعلام بنشر الثقافة الطبية والوعي الصحي، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالإنجاب، والأمراض الوراثية للسعي إلى تلافي حدوثها، أو الحد من مخاطرها.

المصادر والمراجع:

2. الأحكام الشرعية المتعلقة باختيار جنس الجنين والمولود ، سامرة محمد حامد العمري، تقديم: عبد الناصر أبو البصل، دار عماد الدين، د م ن.
3. الأشباه والنظائر: تاج الدين بن تقي الدين السبكي (771هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1991م.
4. الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م.
5. الأمراض الوراثية المرتبطة بالجنس: جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية ، د م ن.
6. أثر الأمراض الوراثية على الحياة الزوجية ، منال محمد رمضان هاشم العشي، كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية - غزة 2008 م.
7. اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية: قاسم عبد الرشيد، مكتبة دار البيان الحديثة، د ط، 2001م.
8. التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدي الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (897هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ - 1994م.
9. تحديد جنس الجنين، منشور ضمن موضوع القضايا الطبية المعاصرة: أيوب سعيد زين العطيف - السجل العالمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
10. تحديد جنس الجنين: عبدالناصر أبو البصل بحث مقدم لـ(الدورة الثامنة عشرة) للمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.
11. تحديد جنس الجنين: نجم عبد الواحد، د م ن.
12. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا (1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1990 م.
13. تفسير الماوردي = النكت والعيون: الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، د س ن.
14. حكم اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية: ناصر عبد الله الميمان، جامعة القرى - مكة، بحث مقدم في الدورة 18 للمجمع الفقهي الإسلامي.
15. الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (189هـ)، مؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (1304هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1406 هـ .
16. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
17. خلق الإنسان بين الطب والقرآن: محمد علي البار، الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة، ط 8، 1991 م.
18. المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد: د. عبدالرحمن عبدالله يحيى، د م ن.
19. دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة: محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001م.
20. رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين: خالد بن عبد الله المصلح.
21. فتاوى الدكتور حسام عفانة: حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، (هذا الكتاب هو أرشيف للفتاوى المطروحة على موقع الشيخ، حتى ذو القعدة 1431 هـ - 2010 م.
22. فتاوى معاصرة: يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، د م ن.
23. فتح القدير: كمال الدين ابن الهمام (861هـ)، دار الفكر، د ط، د س ن.
24. قضايا فقهية معاصرة: مجموعة من المؤلفين.

25. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمى الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (660هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة - 1991 م.
26. كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (1051هـ)، دار الكتب العلمية، د م ن.
27. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .
28. مجلة مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى بجدة: تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامى بجدة- ع 3، ط2، 1324هـ، ص144.
29. مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د ط، 1995م
30. المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، المنتشة، محمد عبدالجواد حجازي، 1996م.
31. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د م ن.
32. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي (1408هـ)، دار الساقى، ط4، 1422هـ/ 2001م.
33. من يحدد جنس الجنين الرجل أم المرأة؟ جريدة الرياض، الأربعاء 13 صفر 1426هـ- 23 مارس 2005م - العدد 13421، 50166 <http://www.alriyadh.com>
34. الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (790هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م.
35. موقع الدكتور نجيب ليوس: <https://www.layyous.com>
36. موقع الوراثة الطبية: <http://www.werathah.com/learning/x-link>
37. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (1004هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأخيرة - 1404هـ/ 1984م.